

القيم الاقتصادية في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية

راشد بن ظافر الدوسري*

ملخص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالادخار، والاعتدال في الإنفاق، والعمل، والإنتاج، والتنمية الاقتصادية، في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب (تحليل المحتوى)، وتكوّن مجتمع الدراسة من محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها:

أن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تناولت العديد من القيم الاقتصادية صراحة أو ضمناً، وشملت أربعة من محاور تصنيف الباحث لها، واختلفت في نسب التناول، وعدد التكرارات، فيما لم تتناول المحور الثاني (الاعتدال في الإنفاق)، وهذا مؤشر على أهمية القيم الاقتصادية وارتباطها بالتعليم، وجاء ترتيب محاور مقياس القيم الاقتصادية كما توفرت في بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على النحو التالي: محور (التنمية الاقتصادية) جاء بالمرتبة الأولى، وبنسبة (46.78%)، ويتكرر (80) مرة، محور (الإنتاج) جاء بالمرتبة الثانية، وبنسبة (40.35%)، ويتكرر (69) مرة، محور (العمل) جاء بالمرتبة الثالثة، وبنسبة (11.69%)، ويتكرر (20) مرة، محور (الادخار) جاء بالمرتبة الرابعة وقبل الأخيرة، وبنسبة (1.17%)، ويتكرر (2) مرة، محور (الاعتدال في الإنفاق) جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة، وبنسبة (0%)، ولم يذكر في بنود الوثيقة نصاً أو ضمناً، في ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج فإن الباحث يوصي بالآتي: ضرورة تفعيل المفاهيم والمبادئ والقيم الاقتصادية التي جاءت ضمن بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وعند النظر في إعادة صياغة بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، من المهم إعطاء جانب القيم الاقتصادية مزيداً من الاهتمام، بغية تحقيق التنمية بشتى جوانبها، وخاصة التنمية الاقتصادية.

الكلمات الدالة: القيم الاقتصادية، السياسة التعليمية، التنمية الاقتصادية.

المقدمة

الثروة البشرية من أثنى ما في الأمم من ثروات، ولا تقاس ثروات الأمم بعدد سكانها بقدر ما يتوافر لها من مواطنين صالحين قادرين على مواجهة الحياة، والتعامل مع ما يجري حولها من مواقف وأحداث، ومن أيدي عاملة قادرة على الإنتاج. ومن ثم أصبحت تربية الفرد وإعداده للمشاركة المستمرة في حياة المجتمع لا تكتمل بدون أن يكون هذا الفرد متنوراً اقتصادياً، والتربية في سعيها لإعداد الأفراد لكي يكونوا على وعي اقتصادي إنما تهدف من ذلك أن يكونوا قادرين على مواجهة متطلبات الحياة، والتفاعل مع ما يجري من مواقف وأحداث اقتصادية (علي، 2012، 463).

فوظيفة التعليم لم تعد مهنية بحتة كما كانت في الماضي، بل توسعت لتتضمن تعليماً صالحاً لإعداد كل المتعلمين لمختلف المهام المتنوعة التي سيقومون بها في المجتمع، كأفراد مثقفين اقتصادياً، وإعدادهم للعمل في مختلف الوظائف. ولقد أصبحت المعارف والمهارات والسلوكيات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية ضرورية لجميع الطلبة في القرن الواحد والعشرون، وذلك لأن الطلبة سيشاركون في بناء النظام الاقتصادي للدول مستقبلاً، وبالتالي جميعهم يحتاجون أن يكونوا على معرفة بالمجالات الاقتصادية، واكتساب مهارات يحتاجونها خلال حياتهم العملية، التي ستمهد لهم الطريق للحصول على مهنة مناسبة (أبو زيد، 2009، 143).

ولا يقتصر دور التعليم في المجال الاقتصادي على إعداد الطلبة لسوق العمل، وتخرج الفنيين والتقنيين، وسد حاجة المجتمع من العمال المهرة في مختلف التخصصات، بل يتعداه ليكون أداة من أدوات نشر الوعي الاقتصادي بين الطلبة، وإكسابهم القيم

* قسم السياسات التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية. تاريخ استلام البحث 2019/1/28، وتاريخ قبوله 2019/3/11.

الاقتصادية المرتبطة بالتوسط والاعتدال في الإنفاق، وحسن التصرف في المال، والقدرة على تحمل المسؤولية، وإتقان العمل، واحترام قيمة الوقت، والبعد عن التبذير والإسراف، وترك العادات الاستهلاكية غير الجيدة، وغير ذلك من القيم الاقتصادية التي تؤثر على سلوكهم الاقتصادي، وفي بناء وتنمية اقتصادهم الخاص، واقتصاد مجتمعهم (الدوسري، 2016، 11).

ويتضح مما ذكر عمق العلاقة بين التعليم والاقتصاد، فالتعليم الحيد المبني على أسس وقواعد وسياسات واضحة يبني اقتصاداً قوياً، من خلال مخرجات تتمثل في متعلمين يملكون المعارف والمهارات والقيم الاقتصادية التي تساعدهم على مواجهة ظروف الحياة، والنجاح على المستوى الفردي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعهم. والسياسة التعليمية التي تمثل المظلة التي تنبثق منها فلسفة التعليم وأساسه وغايته وأهدافه، التي من خلالها تتحدد مراحلها وأنواعه، وآليات تنفيذ برامجه هي القاعدة الأساس التي يُبنى عليها التعليم في البلاد المختلفة.

ولا يمكن لأي أمة أن تهض فكرياً وحضارياً ما لم يكن لديها سياسة تعليمية واضحة وواقعية ومرنة مستمدة من فلسفة المجتمع ومنسجمة مع مبادئه وقيمه، وقائمة على أسس علمية، فالسياسة التعليمية المبنية على أسس علمية تساعد في وضع الخطط والبرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد، وفي تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسيّر في ضوئها العملية التعليمية، وفي توجيه واتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف الموضوعية (المنقاش، 2006، 2).

وقد أدركت المملكة العربية السعودية ذلك، فأصدرت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء برقم 779 في 1389/9/17 هـ، وهي بمثابة الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم، وتشمل حقول التعليم ومراحلها المختلفة، والخطط والمناهج، والوسائل التربوية، والنظم الإدارية، والأجهزة القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به (سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، 1995، 5).

ولوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية أكثر من خمسين عاماً منذ صدورهما، ولم يجر عليها أي تعديل منذ ذلك الوقت، وهي أعدت لتلبي حاجات المجتمع، وتسير الممارسات التعليمية، وسعت عدد من الدراسات إلى الكشف عن المضامين التربوية والتعليمية لهذه السياسة، وتحليلها من جوانب عدة، ومنها دراسة الخزاعي (1993)، ودراسة المنقاش (2006)، ودراسة حوالة (2007)، ودراسة الشهبان (2012)، ودراسة ثنيان (2013)، ودراسة اللحيد (2015)، ودراسة الخبراني (2015)، ولكن تلك الدراسات وغيرها من الدراسات لم تتناول البعد الاقتصادي لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ولم تناقش وتحلل المضامين والقيم الاقتصادية في تلك السياسة، وجاءت هذه الدراسة لتعطي هذا الجانب، وتدرس القيم الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

الاقتصاد قوام الحياة، وضرورة من ضرورتها، ولا يستغني عنه الأفراد أو الجماعات، فبه تعمّر الأرض، وتزدهر المجتمعات، وتتطور الحضارات، وهو يقوم على حسن استخدام الموارد، والتوفير في النفقات، والاعتدال والتوسط في الإنفاق، والبحث عن مصادر للدخل (الدوسري، 2016، 11).

والنظرات الاقتصادية التي يشهدها عالم اليوم والتحديات والمشكلات الاقتصادية التي تواجه الإنسان في هذا العصر تؤكد أهمية أن يكون لدى الفرد قدر مناسب من المعارف والمهارات والاتجاهات الاقتصادية، وتوافر درجة مناسبة من الوعي الاقتصادي لاتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة بأنشطته المالية والاقتصادية، كفرد منتج ومدخر ومستهلك للسلع والخدمات (علي، 2012، 463).

وللنظام التعليمي بمؤسساته وأنشطته المختلفة دور مهم في إكساب المتعلمين القيم والمهارات الاقتصادية، وإمدادهم بالمعارف والمعلومات الاقتصادية، وذلك من أجل بناء جيل قادر على مواجهة متطلبات الحياة، والتعامل الإيجابي مع الواقع، والمساهمة بشكل فعال في تحقيق التنمية بشتى صورها، وخاصة التنمية الاقتصادية والبشرية.

وقد أكدت عدة دراسات على ضرورة إدراج المعارف والمفاهيم الاقتصادية ضمن منظومة التعليم. فالإنسان هو محور عملية التنمية الاقتصادية ولا بد من تربيته تربية اقتصادية سليمة تجعل منه إنساناً منتجاً يحترم العمل، ويستغل الوقت، ويرشد الاستهلاك (العلياني، 2، 2006)، فذهبت دراسة (Joey, 2007) إلى ضرورة تدريس مفاهيم التربية الاقتصادية في جميع المراحل التعليمية، بحيث يتم تناولها بشكل مبسط في مرحلة التعليم الابتدائي، على أن يتم التعمق في تدريسها بشكل أعمق في المراحل التعليمية الأعلى، فيما أكدت دراسة (العلياني، 3، 2010) على أنه ينبغي عند التخطيط لسياسة التعليم الأخذ بعين الاعتبار للنواحي

الاقتصادية، وعلاقة التربية بالاقتصاد بحيث تتظافر الجهود بين المؤسسات التربوية في المجتمع لغرس التربية الاقتصادية السليمة في نفوس الأفراد.

كما دعت دراسة (الدوسري، 37، 2016) إلى ضرورة دمج التربية الاقتصادية ضمن منظومة التعليم، وربط التنظير بالتطبيق العملي من خلال إتاحة الفرصة للطلاب للقيام ببعض الأعمال والأنشطة ذات البعد الاقتصادي داخل المدرسة، وفي السياق المتصل بالسياسة التعليمية دعت دراسة الشهوان (2012، 437) إلى ضرورة إجراء دراسات حديثة لتحليل محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من أجل التحديث والتطوير، وتبني التحليل الدوري للسياسة التعليمية، وتحديد الأهداف والغايات في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية.

وجاءت هذه الدراسة في ذات السياق لتلقي الضوء على درجة تضمين وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية للقيم الاقتصادية، من خلال السؤال الرئيس التالي:

ما درجة تضمين القيم الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟

أسئلة الدراسة:

1. ما درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالادخار في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟
2. ما درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالاعتدال في الإنفاق في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟
3. ما درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالعمل في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟
4. ما درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟
5. ما درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

1. التعرف على درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالادخار في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.
2. التعرف على درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالاعتدال في الإنفاق في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.
3. التعرف على درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالعمل في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.
4. التعرف على درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.
5. التعرف على درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع الذي تتناوله، وهو سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ويمكن تحديد هذه الأهمية في الآتي:

1. أنها تعد الدراسة التربوية الأولى من نوعها - على حد علم الباحث - التي تناولت القيم الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، كما أن هناك ندرة في الدراسات المتعلقة بالسياسات التعليمية بشكل عام، وفي الدراسات المتعلقة بالسياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية بشكل خاص.
2. أنها قد تثرى المكتبة العربية بما سنتناوله في جانبها النظري والتطبيقي.
3. يؤمل أن تسهم الدراسة في تشجيع الباحثين في الميدان التربوي لإجراء دراسات أخرى حول سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وعلاقتها بجوانب الاقتصاد، باعتباره جانب مهم من جوانب التنمية.
4. تحديدها للقيم الاقتصادية المتضمنة في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية يمكن أن يستفيد منه مخطوطو التعليم وواضعوا السياسات التعليمية.
5. قد تفتح نتائجها الباب لإعادة النظر في صياغة وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، التي صيغت قبل أكثر من خمسين عاماً.

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية التي تم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء رقم 779 في 1389/9/17 هـ، الصادرة عن وزارة المعارف، الرياض، الطبعة الرابعة 1416 هـ - 1995م، لتحديد القيم الاقتصادية التالية: الادخار، الاعتدال في الإنفاق، قيم العمل، قيم الإنتاج، القيم المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، المتضمنة بها، وقد تم تحديد القيم الاقتصادية خلال الدراسة النظرية، وبالرجوع إلى الأدب التربوي، بما يحمله من إطار مفاهيمي، ودراسات سابقة وضعت هذه القيم في سلم القيم الاقتصادية.

مصطلحات الدراسة:

- القيم الاقتصادية:

يعرفها جونزلس Gonzales (2007, 27) بأنها: " الأفكار والسلوكيات الاقتصادية التي يكتسبها الفرد من خلال المؤثرات التي يتعرض لها إيجابياً أو سلبياً، التي تحدد تصرفاته واتجاهاته".

ويعرفها الشمري (2014, 19) بأنها: " جملة من المؤثرات التي تجعل الفرد يتحلى بسلوك اقتصادي سليم".

وتُعرّف القيم الاقتصادية إجرائياً بأنها: " المبادئ والأحكام والمعايير والأخلاقيات الاقتصادية المتضمنة في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتشمل: الادخار، الاعتدال في الإنفاق، العمل، الإنتاج، التنمية الاقتصادية".

- سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

السياسة التعليمية هي: " مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات وتحدد إطاره العام ونظمه المختلفة، وهي التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها بأجهزته الفنية والإدارية، وفق ما تراه من أسس وقواعد ولوائح منظمة لإتمامه" (مرد، 9، 2013).

وعزفت وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (وزارة المعارف، 5، 1995) السياسة التعليمية بأنها: " الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم أداءً للواجب في تعريف الفرد بربه ودينه وإقامة سلوكه على شرعه، وتلبية لحاجات المجتمع، وتحقيقاً لأهداف الأمة، وهي تشمل حقوق التعليم ومراحلها المختلفة، والخطط والمناهج، والوسائل التربوية، والنظم الإدارية، والأجهزة القائمة على التعليم، وسائر ما يتصل به"، وتبنت الدراسة هذا التعريف. والمؤسسات التربوية في المملكة العربية السعودية تستمد من وثيقة سياسة التعليم أهدافها وخططها وبرامجها عند بناء القيم التربوية في نفوس الناشئة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الإطار النظري:

سيتطرق الإطار النظري إلى موضوعين أساسيين وهما: القيم الاقتصادية والسياسة التعليمية.

أولاً: القيم الاقتصادية:

تصنيف القيم الاقتصادية:

اختلف الباحثون في تصنيف القيم الاقتصادية إلى عدة تصنيفات، تبعاً لرؤيتهم للقيم بشكل عام، وتعريفهم للاقتصاد، وتفسيرهم للعلاقة بينهما.

فقد صنّف العبد الله (2010، 195) القيم الاقتصادية إلى قيم: احترام العمل النافع، الاستثمار الإنتاجي، ترشيد الاستهلاك، منع الاحتكار، تكافؤ العمل مقابل الأجرة، التضامن الاقتصادي العربي، وصنّفت ريهام مصطفى (2012، 17) القيم الاقتصادية إلى القيم التالية: ترشيد الاستهلاك، الإنفاق، الادخار، احترام العمل اليدوي، حب العمل وتقديره، نظام العملة وأوراق النقد، التبادل التجاري، المحافظة على المال العام، الاهتمام بالثروات الطبيعية.

وحّد الشمري (2014، 18-21) القيم الاقتصادية في قيم: تقدير الوقت، احترام العمل اليدوي، ترشيد الاستهلاك، الإنتاجية، تحمل المسؤولية، كما أن فوزية الدوسري (2014، 75) وفي ذات السياق صنّفت القيم الاقتصادية إلى قيم: المحافظة على الممتلكات، دعم المنتج المحلي، ترشيد والاستهلاك، احترام العمل، الادخار، الربح والخسارة، التعامل التجاري بين الأفراد والجماعات.

ويلاحظ في التصنيفات السابقة أن بينها درجة عالية من التشابه والاتفاق حول القيم الاقتصادية، وقد اقتصرَت الدراسة الحالية

بعد فحص متآني لتصنيفات الباحثين في القيم الاقتصادية على القيم التالية: الادخار، الاعتدال في الإنفاق، العمل، الإنتاج، التنمية الاقتصادية.

أهمية القيم الاقتصادية:

تناولت عدة دراسات أهمية القيم الاقتصادية، ومنها دراسة العامري (28، 2017)، ودراسة الشمري (35، 2014)، ودراسة الحمود (40، 2010)، ودراسة عبدالحميد (5، 2007)، وبالنظر الى تلك الدراسات يمكن تحديد أهمية القيم الاقتصادية في الآتي:

- 1- القيم الاقتصادية موجة لسلوك الفرد الاقتصادي، فكلما كانت القيم الاقتصادية راسخة في ذهنية الفرد، وهو منتشر لها كلما جاء سلوكه الاقتصادي متماشياً معها.
- 2- اكتساب الفرد للسلوكيات الاقتصادية النافعة، والناعبة من القيم الاقتصادية التي يؤمن بها تزيد من ثقته في نفسه، وتجعله يعتمد على نفسه، ويحدد اتجاهاته نحو العمل والوظيفة.
- 3- تشترب الفرد للقيم الاقتصادية السليمة تساعده على حسن إدارة أعماله، واستثمار أمواله، وتوقع الأرباح والخسائر من تجارته.
- 4- القيم الاقتصادية السليمة تساعد الأفراد على التعامل الحسن مع المواقف الاقتصادية اليومية ومواجهة صعوبات الحياة، فحُسن التعامل مع الوقت، واحترام الأعمال النافعة، والبعد عن الإسراف، وترشيد الاستهلاك، وتحمل المسؤولية، والادخار، وغيرها من القيم الاقتصادية تعد من الأسباب المباشرة لحُسن التعامل مع المال واكتسابه، والذي يعد عصب الحياة.
- 5- اكتساب أفراد المجتمع للقيم الاقتصادية السليمة مطلب مهم لتحقيق التنمية بشتى صورها، وخاصة التنمية الاقتصادية والبشرية.

6- التغيرات الاقتصادية التي يشهدها عالم اليوم، التي أثرت على المجتمع، وجعلته يتجه نحو الاستهلاك أكثر من الإنتاج أكدت على ضرورة اكتساب القيم الاقتصادية وتنميتها.

القيم الاقتصادية في الإسلام:

أقر الإسلام العديد من القيم الاقتصادية، وأكد عليها، وبين فضلها وأهميتها، ويمكن عرض القيم الاقتصادية التي تنبئها الدراسة، وهي:

1- قيمة الادخار:

ادخار جزء من المدخول هو أمر محمود ومشروع، فأحوال الزمن في تقلب دابم، والحياة لا تستقر على حال، وإنفاق كامل الدخل لا يساعد على الاستقرار الاقتصادي للفرد أو الأسرة، قال تعالى: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا) (الإسراء:29)، فالفرد مطالب بتحقيق التوازن بين الإنفاق والادخار؛ ليعيش عيشة طيبة، ويأمن من تقلبات الزمن.

2- قيمة الاعتدال في الإنفاق:

لا يقف تأثير المستوى الاقتصادي لكل من الفرد والمجتمع بالعمل وزيادة الإنتاج، وإنما يتأثر كذلك بنمط الاستهلاك المتبع، فيتأثر إيجابياً بالاستهلاك المنظم وبالإنفاق المعتدل، كما يتأثر سلبياً بالبخل والتقتير من جهة، وبالبدخ والتبذير من جهة أخرى، لذلك جاءت توجيهات الإسلام التربوية ليستهلك كل ذي حق حقه من هذا المال، دون ما إفراط أو تقريط، قال تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا) (الفرقان:67)، وقال تعالى: (وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا) (الإسراء:26) (القاضي، 2002، 13)، وقال تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ) (الأعراف:31)، فالاعتدال في الانفاق يضبط سلوك الفرد الاستهلاكي، فيحسن التصرف في المال، ويتدبر أموره، فيساعده ذلك على العيش الكريم.

3- قيمة العمل:

احترم الإسلام العمل، وحث على الاشتغال بالكسب، وقدر سائر الأعمال ما دامت حلالاً، فالناس في حاجة لتوفير أقواتهم وأقوات من يعيلون، ولن يحصلوا عليها إلا بالعمل وبذل الجهد، فكان الأنبياء عليهم السلام مع علو مقامهم يحترفون الأعمال، ويزاولون المهن المختلفة، فعمل موسى عليه السلام بالرعي، وعمل داوود عليه السلام بالحدادة، وعمل محمد عليه السلام في صباه بالرعي، وعمل في شبابه بالتجارة، وفي ذلك يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم، فقال أصحابه: وأنت؟ فقال: نعم كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة " (البخاري في باب رعي الغنم على قراريط برقم 2262).

4- قيمة الإنتاج:

العمل المتقن وبذل الجهد هو السبيل الوحيد لإنتاج مختلف السلع والاحتياجات المادية والمعنوية، فالمعلم في مدرسته،

والمهندس في مصنعه، والطبيب في مستشفى، والمزارع في مزرعته وغيرهم مطالبين بالعمل المنتج. وطالب الإسلام المسلم بالعمل المتقن المفضي للإنتاج الجيد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه " (صحيح الجامع الصغير برقم 383).

5- قيم التنمية الاقتصادية:

إذا كان العمل هو أساس الاقتصاد، والمقوم الأول من مقوماته، إلا أن الاقتصاد بحاجة إلى مفهوم آخر، وهو العلم والمعرفة والخبرة والدراية بكيفية القيام بالعمل، وبالوسائل المساعدة على إنجازه وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي الوقت الذي يرفع فيه الإسلام من شأن العمل ويقرنه بالإيمان، ويجعل الفوز بالدنيا والآخرة مرهوناً بصلاحيته، فإنه يرفع العلم والعلماء إلى درجة أعلى، حيث يقول الحق تبارك وتعالى: (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) (المجادلة: 11) (الفاضل، 2002، 13.12)، والمسلم مطالب بالعلم النافع والعمل المتقن، والذين هما من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية.

والحكمة ضالة المؤمن، والمسلم مدعو للاستفادة من تجارب الآخرين، والأخذ بالأسباب المادية للتطور والتقدم، وعمارة الأرض وفق منهج الله عز وجل، وتلك الأسباب هي من وسائل تحقيق التنمية بشتى صورها.

ثانياً: السياسة التعليمية:

مفهوم السياسة التعليمية:

للسياسة التعليمية عدة مفاهيم وهذا التعدد في المفاهيم لا يعني وجود اختلاف في جوهر ما تشير إليه، ولعل من أسباب تعدد مفاهيم السياسة التعليمية أن محورها الإنسان، وتتسم الطبيعة الإنسانية بالتعقيد، كما أن المجتمعات التي ستطبق السياسة التعليمية تختلف في أهدافها وتوجهاتها وعقائدها وثقافتها، ويضاف إلى ذلك التطور والتغير المستمر في المجتمعات، واختلاف توجهات ومرجعيات واهتمامات من قاموا بصياغة تلك المفاهيم حول السياسة التعليمية، وكذلك إلى ارتباط السياسة التعليمية بالسياسة العامة للدولة، والسياسات والنظم الفرعية، كالنظام الاجتماعي والاقتصادي.

وحددت مجموعة من التعريفات مفهوم السياسة التعليمية، ومن تلك التعريفات أنها:

" مجموعة من العمليات والموجهات التي صيغت على شكل عبارات لتنظيم العملية التعليمية وتحقيق أهداف متخذ القرار وتلبية حاجات الأفراد والجماعات في المجتمع من خلال جميع عناصر التعليم والتعلم لمختلف المراحل الدراسية" (الرومي، 114، 2002).

وهي: " تلك التشريعات والتنظيمات الصادرة من الحكومة لتحديد الكيفية التي سيسير عليها النظام التعليمي وفقاً لطبيعة المواد والمصادر المتوفرة في داخل الدولة" (Kosack, 2007, 13).

وهي: " الدستور الذي يتضمن المبادئ الأساسية للتربية والتعليم، والذي يشمل المفاهيم العامة التي يمكن أن تتفرع منها مختلف التنظيمات والقواعد وأساليب العمل سواء في المجالات التخطيطية أو في المجالات التنفيذية " (مراد، 9، 2013).

كما أنها: " الخطوط العامة التي يسير عليها النظام التعليمي، من حيث الأهداف ووسائل تحقيقها التي تشمل المراحل التعليمية والمناهج التعليمية، وإعداد المعلمين، وتجهيز المدارس بالشكل المناسب لتلبية متطلبات التعليم، حسب نوع التعليم ومراحله، وخصائص الطلاب وحاجاتهم، والإرشاد والتوجيه، وأسس وضوابط السلوك، أي أنها تحدد كل ما يتعلق بالعملية التعليمية " (الحميد، 57، 2015).

وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية هي وثيقة مكتوبة، تم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء في 17/9/1389هـ، وتتكون من 236 بنداً مكتوبة في تسعة أبواب، وتحدد الأسس العامة التي يقوم عليها التعليم، وغاياته وأهدافه، وتعد المرجع الأساس لنظام التعليم في المملكة العربية السعودية، وشملت أهداف مراحل التعليم، والتخطيط لمراحل التعليم، وأحكام خاصة للمعاهد العلمية، وتعليم البنات، والتعليم الفني، وإعداد المعلم، ومدارس القرآن الكريم ومعاهده، والتعليم الأهلي، ومكافحة الأمية وتعليم الكبار، والتعليم الخاص ورعاية النابغين، ووسائل التربية والتعليم، ونشر العلم، وتمويل التعليم، وختتمت بأحكام عامة.

أهمية ومصادر بناء السياسة التعليمية:

من المسوغات التي تؤكد على ضرورة وأهمية وجود سياسة تعليمية في المجتمع جملة من الأمور، ومنها:

1. السياسة التعليمية تتمثل في الرؤية المجتمعية التي تشكل إطاراً مرجعياً وإيدولوجياً من خلال المؤسسات المجتمعية.
2. السياسة التعليمية تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة، وبين التربية والتعليم، فالتخطيط للتعليم، والتخطيط

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان.

3. السياسة التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل لأجيال المجتمع، وفق المثل العليا التي تتبناها المجتمعات.

4. السياسة التعليمية توائم بين إمكانات المجتمع التي يمكن أن يوظفها لصالح العملية التربوية والتعليمية، وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التربية والتعليم.

5. السياسة التعليمية تنظم العملية التعليمية، وتعمل على الموائمة بين متطلبات سوق العمل، وبين ما يقدمه التعليم من تأهيل وتدريب لمخرجاته التعليمية.

ويعد المجتمع بمؤسساته المختلفة وتوجهاته الدينية والاجتماعية والاقتصادية المصدر الرئيس الذي تستمد منه السياسة التعليمية غايتها وأهدافها، ويضاف إلى ذلك الخبرة التاريخية بما تحمله من إرث ثقافي، والفكر التربوي للمفكرين والباحثين من داخل المجتمع وخارجه، وكذلك من الضروري الأخذ بعين الاعتبار البعد الدولي والإقليمي، وأنظمة ولوائح المنظمات والهيئات الدولية (الأمعي، 48، 2009).

المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسة التعليمية:

يقصد بمعيارية السياسة التعليمية بأنها القيم والتوجهات التي يفترض أن تتضمنها وتسعى إليها أي سياسة تعليمية، وهي المقومات أو المبادئ العامة التي تشترك فيها كافة السياسات التعليمية في أي مجتمع، باعتبار أن الهدف المشترك لها هو تربية الإنسان وتنمية قدراته، وجعله قادراً على تحمل مسؤولياته، إلا أن منطلقات وسبل تنفيذ هذه المبادئ تختلف بالضرورة من مجتمع لآخر.

وفي المقابل هناك سياسات تعليمية ثابتة أو خاصة بالتوجهات والمبادئ المرتبطة بالتعليم نفسه وواقعه الثقافي، وبتراثه التاريخي وتصورات مجتمعه وهي جزء من سياسات الدولة، مثل السياسات والأهداف التعليمية المتعلقة بالدين والمعتقدات والقيم، التي يجب على أي وسيلة تعليمية المحافظة عليها، وعدم تغييرها مهما حدث في العالم من تغيير، وقد يطلق على هذه المعايير المقومات أو المبادئ أو التوجهات أو أعمدة سياسة التعليم، لتعني الأسس التي ينبغي أن نقيم في ضوءها السياسة التعليمية (المنقاش، 2006، 6).

العوامل المؤثرة في تشكيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

1- العامل الديني، كان لظهور الإسلام من مكة المكرمة، وهجرة النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة، ووجود الحرمين الشريفين بهما، وتأسيس الدولة السعودية بمختلف مراحلها على أساس الشريعة الإسلامية، كل ذلك جعل من الدين الإسلامي المرتكز لكافة الأنظمة في المجتمع السعودي، التي منها النظام التعليمي.

2- العامل الاجتماعي، المتمثل في اللغة العربية وهي اللغة الرسمية في البلاد، وكذلك في التركيبة الاجتماعية للسكان، التي تتكون من حاضرة يسكنون المدن والأرياف والقرى، وبداية يتميزون بعدم الاستقرار، وهم قلة نتيجة توجهات الدولة منذ تأسيسها في توطينهم في القرى والهجر، وكذلك العوامل السكانية، من حيث النمو والتوزيع السكاني، فهناك زيادة سكانية من المواطنين نتيجة الازدهار الاقتصادي، وتوفر الخدمات الصحية والاجتماعية، وكذلك من المقيمين، الذين يعملون في المملكة العربية السعودية، وقد استقدموا أسرهم، وقد أثر ذلك في صياغة السياسة التعليمية والتخطيط لتنفيذ بنودها.

3- العامل السياسي، فنظام الحكم في المملكة العربية السعودية نظام ملكي، وملك البلاد هو رئيس الحكومة، ويشكل مجلس الوزراء السلطة التشريعية والتنفيذية، وهناك مجلس الشورى الذي يدرس ويبيد الرأي في القضايا والسياسات والموضوعات التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء.

4- العامل الاقتصادي، اعتمدت المملكة العربية السعودية على النفط كدخل للبلد، وقد در ذلك مداخيل عالية زادت من وتيرة التعليم، وتوسعت رأسياً وأفقياً، وتوفير الإمكانات المادية والبشرية التي أدت إلى تحسين نوعيته والارتقاء بمستواه.

5- العامل الجغرافي، فموقع المملكة العربية السعودية، وما فيها من بيئات طبيعية تحمل أنواع متعددة من المناخ، والثروات الطبيعية شكلت عنصر مهم ومؤثر في سياسة التعليم.

خطوات ومراحل صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية:

المرحلة الأولى: مرحلة المبادرة، مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبدالعزيز - رحمه الله - عندما كان وزيراً للمعارف، ومن معه من رجال التربية والتعليم.

المرحلة الثانية: تشكيل اللجنة، حيث شكلت لجنة لإعداد وثيقة السياسة التعليمية بموجب قرار مجلس الوزراء في 1383/1/27هـ، برئاسة وزير الداخلية، وعضوية كل من: وزير الدفاع، وزير المعارف، وزير العمل والشؤون الاجتماعية، وزير الإعلام، مدير المعاهد العلمية، الرئيس العام لتعليم البنات، وعدد من خبراء التربية والتعليم، وأساتذة الجامعات.

المرحلة الثالثة: صياغة وثيقة سياسة التعليم.

المرحلة الرابعة: اعتماد وإعلان سياسة التعليم، حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم 779 في 1389/9/17هـ باعتماد وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (الخبراني، 138، 2015).

الدراسات السابقة:

قسّمت الدراسة الحالية الدراسات السابقة إلى قسمين، معتمدة في ترتيبها وفقاً للبعد الزمني، الأحدث أولاً ثم الأقل حداثة، وهي كالتالي:

أولاً: الدراسات المتعلقة بالمفاهيم والقيم الاقتصادية:

- **دراسة (العامري، 2017)** هدفت إلى التعرف على دور أعضاء هيئة التدريس في تنمية القيم الاقتصادية لدى طلاب كلية التقنية بالرياض، واستخدمت المنهج الوصفي (المسحي)، وتكوّن مجتمع الدراسة من طلاب كلية التقنية، وبلغت العينة (300) طالباً، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها: جاءت قيم تشجيع المنتجات المحلية بالترتيب الأول، ثم قيم الادخار والاستثمار، ثم ترشيد الإنفاق والاستهلاك، ثم احترام وتقدير العمل.

- **دراسة (الدوسري، 2016)** هدفت إلى التعرف على واقع إسهام المدرسة الثانوية في تنمية الوعي الاقتصادي لطلابها، والوقوف على التحديات التي تواجهها عند سعيها لتنمية الوعي الاقتصادي لطلابها، وتحديد الوسائل التي يمكن أن تتخذها لتعزيز إسهامها في تنمية الوعي الاقتصادي لطلابها، واستخدمت المنهج الوصفي (المسحي)، وتكوّن مجتمع الدراسة من معلمي المرحلة الثانوية بمدينة الرياض، وتم اختيار عينة بلغت (298) معلماً، وكانت الاستبانة هي أداة الدراسة، وتوصلت إلى نتائج، منها: من أبرز إسهامات المدرسة الثانوية أنها تتمي في طلابها احترام الوقت وحب العمل، وتسعى لإبراز مخاطر الإسراف والتبذير، ومن أبرز التحديات التي تواجهها عند سعيها لتنمية الوعي الاقتصادي لطلابها: انتشار ظاهرة حب المظاهر في المجتمع، والتأثير السلبي لوسائل الإعلام الداعم لثقافة الاستهلاك.

- **دراسة (الشمري، 2014)** هدفت إلى التعرف على مدى إسهام الأنشطة الطلابية في تنمية القيم الاقتصادية لدى طلاب المرحلة الثانوية، والكشف عن المعوقات التي تحد من قيام الأنشطة بدورها في تنمية القيم الاقتصادية، والتوصل لمقترحات تفعل دور الأنشطة في تنمية القيم الاقتصادية لدى الطلاب، وكان المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج المتبع في هذه الدراسة، وتكوّن مجتمع الدراسة من طلاب المرحلة الثانوية بمدينة حائل، وتمثلت العينة في (250) طالباً، وتوصلت الدراسة إلى أن الأنشطة الطلابية تقوم بدور في تنمية بعض القيم الاقتصادية، كاحترام العمل اليدوي، وترشيد الاستهلاك، والإنتاجية وتحمل المسؤولية، كما أن هناك عدداً من المعوقات التي تحد من قيام الأنشطة الطلابية بدورها في تنمية القيم الاقتصادية، كالتأثير السلبي لبعض الطلاب على زملائهم، وضعف الاستفادة من المواقف الحياتية التي لها دور في تنمية تلك القيم.

- **دراسة سيسيو وستايكوسكو (Suci, Lacatus & Staiucescu, 2010)** هدفت إلى التعرف على التربية الاقتصادية القائمة على المناهج الدراسية في التعليم قبل الجامعي، واستخدمت المنهج الوصفي، وشملت العينة (31) معلماً، و(9) معلمات، وكانت الاستبانة هي أداة الدراسة، وشملت محاور، منها: القيم الاقتصادية، المفاهيم الاقتصادية، الوعي الاقتصادي الموجود في المناهج الدراسية، وتوصلت إلى وجود قصور وضعف في القيم الاقتصادية التي تغطيها المناهج الدراسية في التعليم قبل الجامعي.

- **دراسة (العلياني، 2010)** هدفت إلى تأصيل مفهوم التربية الاقتصادية، وتحديد أهم مبادئها، المتضمنة في مقرر الحديث والثقافة الإسلامية في المرحلة الثانوية، وتقديم بعض التطبيقات التربوية للتربية الاقتصادية لطلاب المرحلة الثانوية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستنباطي، وتوصلت إلى نتائج، منها: أن المقررات الدراسية تحوي مبادئ اقتصادية مختلفة، لكنها مبعثرة في المقررات، ويحاجه لإجلائها وتقديمها بشكل مباشر، وضرورة تأهيل المعلم مهنيّاً لاستنباط المبادئ التربوية وتقديمها للطلاب، وأن المعلم والنشاط المدرسي لهما دور بارز في تعزيز التربية الاقتصادية لدى الطلاب.

ثانياً: الدراسات المتعلقة بالسياسة التعليمية:

- **دراسة (الحديد، 2015)** هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأبعاد الإنسانية في الفكر التربوي العربي الإسلامي، والتعرف

على التطبيقات التربوية للأبعاد الإنسانية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي لتحليل وثيقة سياسة التعليم، وتوصلت لعدة نتائج، منها: أن الأبعاد الإنسانية الروحية أكثر الأبعاد الإنسانية التي حرصت وثيقة سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية على التأكيد عليها، مثل: تنمية أركان الإيمان لدى الطلاب وترسيخ الهوية الإسلامية، ثم تلتها الأبعاد العقلية التي احتلت المرتبة الثانية من خلال تنمية التفكير والتجديد والحوار، كما عملت الوثيقة على تنمية الأبعاد الإنسانية الاجتماعية، وذلك من خلال تربية الطلاب على حسن الخلق، والتأكيد على قيمة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في العلاقات الإنسانية بين أفراد المجتمع.

- **دراسة (الخبزاني، 2015)** هدفت إلى الاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية في صناعة السياسة التعليمية، بالمقارنة بين صناعة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية وصناعة السياسة التعليمية في تلك الدول، واستخدمت المنهج الوصفي (الوثائقي) والمنهج المقارن وأسلوب دلفاي، وتوصلت إلى نتائج، منها: أن سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تحتاج إلى إعادة نظر في آليات الصناعة وكذلك في الصياغة، وأن صناعة السياسة التعليمية في دول المقارنة مبنية على أسلوب علمي مكون من مراحل متتابعة، كل مرحلة تمهد لما بعدها، وتختلف هذه المراحل من دولة إلى أخرى، واختلف تأثير العوامل المؤثرة في صناعة السياسة التعليمية في كل دولة من دول المقارنة والمملكة العربية السعودية، نتيجة لاختلاف الموقع والظروف التاريخية والثقافية والاقتصادية التي مرت بها كل دولة من دول المقارنة.

- **دراسة (البراهيم، 2008)** هدفت إلى التعرف على واقع السياسة العامة للتعليم في المملكة العربية السعودية، والتعرف على متطلبات عملية تحليل السياسة العامة للتعليم، والمعوقات التي تواجهها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي (الوثائقي)، وتوصلت إلى نتائج، منها: أن السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تحافظ على الهوية الإسلامية، وتحقق إنجازات في التنمية البشرية، ويلاحظ عدم مشاركة أفراد المجتمع في بناء السياسة التعليمية، ووجود فجوة بين السياسات والأهداف المعلنة من جهة والممارسات التطبيقية من جهة أخرى، وجمود السياسة التعليمية وعدم خضوعها للتطوير والتحليل الدوري.

- **دراسة (حوالة، 2007)** هدفت الدراسة إلى توضيح ملامح وثيقة السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية، وتحليل مضمونها المرتبط بمراحل التعليم ما قبل الجامعي في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية، واستخدمت المنهج الوصفي باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى نتائج، منها: أن السياسة التعليمية جسدت بعد المساواة، حيث جاء في المرتبة الأولى من جملة أبعاد التكافؤ على مستوى جميع مراحل التعليم قبل الجامعي، وجسدت الوثيقة بعد الحق، حيث احتل المرتبة الثانية من جملة الأبعاد على مستوى التعليم قبل الجامعي، ثم جاء بعد الاستمرارية في المرتبة الثالثة، وأظهر الواقع أنه على الرغم أن هناك زيادة في نسب الاستيعاب وعدد المقيدون في التعليم فضلاً عن انخفاض الأمية في المجتمع إلا أن الاستيعاب الكامل لم يتحقق في جميع المراحل.

- **دراسة (المنقاش، 2006)** هدفت الدراسة إلى تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمعرفة مدى توافق هذه السياسة مع أهم المعايير الدولية، ومعرفة مدى دقة صياغتها وتنفيذها على أرض الواقع، واقتراح التعديلات اللازمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، وتوصلت إلى نتائج، منها: أنه لم يجر أي تعديل أو تطوير على وثيقة سياسة التعليم؛ لتلبي التغيرات والتحديات التي طرأت على المجتمع السعودي، وعلى العالم أجمع في مجال التعليم، وأن هناك مشاكل في بنية النص في بعض البنود التي تحتاج لإعادة صياغة؛ حتى يسهل فهمها وتطبيقها، ولم تتوافق سياسة التعليم تماماً مع المعايير الدولية والتوجهات العامة للسياسات التعليمية، فهناك ما يلزم إضافته والتأكيد عليه.

التعقيب على الدراسات السابقة:

التقت الدراسة الحالية مع دراسة (العامري، 2017)، و(الدوسري، 2016)، و(الشمري، 2014)، و (suci, Lacatus & staculescu, 2010)، و(العلواني، 2010) في مناقشة المفاهيم والقيم الاقتصادية، كما التقت الدراسة الحالية مع دراسة (الحديد، 2015)، و(الخبزاني، 2015)، و(البراهيم، 2008)، و(حوالة، 2007)، و(المنقاش، 2006) في مناقشة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (حوالة، 2007) في استخدام المنهج الوصفي بأسلوب تحليل المحتوى. وتناولت الدراسة الحالية القيم الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، فكانت أهدافها وتساؤلاتها، وصياغتها لأداتها، وما تظمنته من إطار نظري مختلف عما هو موجود في الدراسات السابقة.

وقد ساعد الباحث اطلاعه على الدراسات السابقة في الابتعاد عن تكرار ما قام به من سبقه من الباحثين، والتطرق إلى جوانب لم يتناولها، كما ساعده في صياغة مشكلة الدراسة وتحديد أبعادها، واختيار المنهج المناسب لهذه الدراسة، وتوسيع قاعدة

المعلومات التي بنيت عليها الدراسة الحالية، والاستفادة من نتائج الدراسات السابقة، وما أوصت به من توصيات، وما رجعت له من مراجع علمية أثرت أدبيات الدراسة الحالية.

وتتمثل الإضافة العلمية لهذه الدراسة في تناولها القيم الاقتصادية في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وهو موضوع لم يسبق أن درس - على حد علم الباحث - أو نوقش.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال أسلوب (تحليل المحتوى)، الذي يستهدف الباحث من ورائه الوصف الدقيق الموضوعي والكمي لمضمون الوثائق التربوية التي يتعامل معها لرصد السمات الأساسية والمؤشرات التي تساعده في تقديم الأجوبة عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة (الثنيان، 2013، 232)، ويستهدف في هذه الدراسة وصف الظاهرة المتمثلة في درجة تضمين وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية للقيم الاقتصادية، ويهدف هذا الأسلوب للوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى وثيقة سياسة التعليم في ضوء القيم الاقتصادية.

مجتمع الدراسة:

محتوى وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، التي تم اعتمادها بقرار مجلس الوزراء رقم 779 في 1389/9/17هـ، وتم إعادة طبعا دون أي تعديل في الصياغة، الطبعة الرابعة (1416هـ - 1995م)، وشملت (46) صفحة، وبها (236) بنداً.

جرت الدراسة وفق خطوات محددة، وهي:

جرت الدراسة وفق خطوات محددة، وهي:

- تحديد ودراسة الأدبيات التربوية المرتبطة بمتغيرات الدراسة.

- تحديد مجتمع الدراسة، والذي شمل كامل الوثيقة، محتوية على (46) صفحة، بها (236) بنداً.

- تحديد القيم الاقتصادية المراد معرفة مدى تضمينها في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية.

- بناء المقياس الذي اعتمدت عليه الدراسة، والذي تكوّن من خمسة محاور، وهي قيم: الادخار، الاعتدال في الإنفاق، العمل،

الإنتاج، التنمية الاقتصادية، وارتبط بكل محور عدداً من المؤشرات (مضامين القيم).

- تحكيم المقياس.

- تحليل محتوى الوثيقة مرتين، يفصل بينهما مدة شهر.

- حساب معدل الاتفاق بين التحليلين.

- المعالجة الإحصائية للنتائج.

- مناقشة النتائج، والوصول للتوصيات.

الأساليب الإحصائية:

وحدة التحليل:

هي عبارة عن الشيء الذي يمكن حصره، وهي جزء من المضمون الذي يمكن وصفه في فئة محددة (حوالة، 2007، 139)، واعتمدت الدراسة على وحدة الموضوع أو الفكرة، وذلك لمناسبتها لطبيعة الدراسة الحالية التي تبحث في القيم الاقتصادية المتضمنة في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، حيث يتم الحصول على الأفكار من الكلمات والعبارات والجمل بحسب السياقات المتعلقة بكل منها، التي تسمح برصد المؤشرات الدالة على القيم الاقتصادية، وهذه الوحدة مناسبة للدراسات التي تتناول معاني المضمون، والعلاقة بين هذه المعاني كما في هذه الدراسة.

فئات التحليل:

يقصد بفئات التحليل مجموعة من التصنيفات التي يقوم الباحث بإعدادها طبقاً لنوعية محتوى المضمون، ولا توجد فئات جاهزة، وإنما توجد خطوات عامة يمكن إعداد الفئات على ضوءها، فهي تخضع لطبيعة الدراسة، وأهدافها، ونوعية التحليل، وموضوع المضمون، لذا فهي تختلف طبقاً للمجال العلمي الذي تجري فيه الدراسة التحليلية (حوالة، 140، 2007)، كما أنها العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل وصفات المحتوى فيها، وتصنّف على أساسها، وتختلف فئات التحليل حسب طبيعة البحث، والإطار النظري الذي ينطلق منه البحث (طعمية، 62، 1987)، وتم اختيار فئات التحليل للدراسة الحالية من خلال الدراسة النظرية والرجوع إلى المفاهيم والأطر المفاهيمية والدراسات السابقة، وكانت هذه الفئات للقيم الاقتصادية على

النحو التالي:

أولاً: الادخار: (توفير جزء من المدخول، التخطيط للإنفاق، تنوع مصادر الدخل، تقليل الهدر، المساهمة في أعمال الخير: الزكاة، الصدقة، حسن استخدام الموارد، الوعي بقيمة المال)، وعددها (7) فقرات.

ثانياً: الاعتدال في الإنفاق: (البعد عن التبذير والإسراف، البعد عن الشح والبخل، حسن التدبير في الإنفاق، تجنب العادات الاستهلاكية الضارة، كفاءة الإنفاق، ترشيد الاستهلاك)، وعددها (6) فقرات.

ثالثاً: العمل: (تحمل المسؤولية، احترام قيمة الوقت، إتقان العمل، احترام جميع المهن، التحلي بالنزاهة، رفع مستوى ثقافة العمل، النمو المهني المستمر، مكافحة البطالة)، وعددها (8) فقرات.

رابعاً: الإنتاج: (تنمية الثروة البشرية بالتعليم، تنمية الثروة البشرية بالتدريب، توفير التعليم المتخصص، دعم المنتج الوطني، بناء المواطن المنتج، الاستثمار المنتج)، وعددها (6) فقرات.

خامساً: التنمية الاقتصادية: (تكافؤ الفرص التعليمية، تطوير التعليم العالي، تشجيع البحث العلمي، ربط الجانب النظري بالجانب العملي في التعليم، مكافحة الفساد، ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، الاستفادة من الخبرات العالمية، المحافظة على الممتلكات العامة، تمويل التعليم، التخطيط للتعليم)، وعددها (10) فقرات.

أداة التحليل:

تم بناء أداة الدراسة، وهي بطاقة تحليل المحتوى، بهدف تحديد القيم الاقتصادية المتضمنة في وثيقة سياسة التعليم، بعد مراجعة متفحصة للأدب التربوي والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية، وتم الوصول إلى خمس من القيم الاقتصادية، وهي: الادخار، الاعتدال في الإنفاق، العمل، الإنتاج، التنمية الاقتصادية، لتكون هي محاور بطاقة تحليل المحتوى، ويندرج تحت كل محور عدد من الفقرات ومؤشرات (المضامين).

صدق الأداة:

تم عرض المقياس (أداة التحليل) في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في التربية؛ للتأكد من أن ما تم التوصل إليه من مؤشرات ومضامين هي محققة للقيم الاقتصادية المحددة، ومتضمنة في المحتوى المراد تحليله ودراسته، وبالتالي تقيس ما وضعت لقياسه، وتم تعديله وإعداده مرة أخرى في صورته النهائية في ضوء ملاحظات المحكمين.

ثبات الأداة:

لقياس ثبات الأداة استخدمت طريقة إعادة الاختبار؛ لمناسبتها لتقدير الثبات في دراسات تحليل المحتوى، حيث قام الباحث بتحليل المحتوى لمجتمع الدراسة مرتين، ويفصل بينهما فترة زمنية مدتها شهر، وتم استخدام معادلة هولستي (Holisti) لقياس الثبات بين التحليلين، كالتالي:

$$R = \frac{2(c1,2)}{C1+C2}$$

حيث أن:

R = معامل الثبات.

C1,2 = عدد مرات الاتفاق بين التحليل الأول والثاني.

C1 = عدد التكرارات في التحليل الأول.

C2 = عدد التكرارات في التحليل الثاني.

ويمكن صياغة المعادلة كالتالي:

عدد مرات الاتفاق بين التحليل الأول والثاني x 2

معامل الثبات = $\frac{\text{عدد التكرارات في التحليل الأول} + \text{عدد التكرارات في التحليل الثاني}}{\text{عدد مرات الاتفاق بين التحليل الأول والثاني} \times 2}$

وإذا كانت نسبة معامل الثبات من 80% فأعلى، فإنها نسبة كافية لتوفر الثبات في التحليل (طعمية، 178، 1987).

$$0.89 = \frac{342}{384} = \frac{2 \times 171}{213 + 171} = \text{ومعامل الثبات في هذه الدراسة}$$

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الجزء عرض نتائج الدراسة ومناقشتها، من خلال عرض نتائج تحليل المحتوى لوثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بهدف الكشف عن درجة تضمينها للقيم الاقتصادية، وذلك من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول: ما درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالادخار في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟ للتعرف على درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالادخار في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لفئات التحليل (مضامين القيم)، وذلك على النحو التالي:

جدول (1) الترتيب التنازلي للقيم الاقتصادية المتعلقة بالادخار الواردة ضمن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

المحور (القيم)	م	مضامين القيم	التكرارات	النسبة	الترتيب
المحور الأول: الادخار	1	المساهمة في أعمال الخير: الزكاة، الصدقة..	1	50%	1
	2	الوعي بقيمة المال	1	50%	1
	3	تتبع مصادر الدخل	0	0%	2
	4	تقليل الهدر	0	0%	2
	5	توفير جزء من المدخول	0	0%	2
	6	حسن استخدام الموارد	0	0%	2
	7	التخطيط للإنفاق	0	0%	2
المجموع			2	100%	

يتضح من الجدول (1) أن محور القيم الاقتصادية المتعلقة بالادخار في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية يتضمن (7) عبارات، وجاءت عبارة (المساهمة في أعمال الخير: الزكاة، الصدقة...) وعبارة (الوعي بقيمة المال) في المرتبة الأولى، وبنسبة (50%) لكل منهما، حيث تكررت العبارتين مرة واحدة، ولم يكن هناك تكرار للعبارات الخمس الأخرى، حيث بلغت النسبة لهن (0%)، وقد يكون تكرار العبارتين السابقتين جاء نتيجة أن "سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة..". كما نصت الوثيقة، ومن مبادئه الحث على المساهمة في أعمال الخير، واعتبار المال ركيزة مهمة تقوم عليها حياة الفرد والمجتمع، وعده الإسلام من الضرورات الخمس التي جاء بحفظها.

ويعد عدم وجود مضامين القيم الخمس الأخرى إشارة لضعف اهتمام واضعي وثيقة سياسة التعليم بقيمة الادخار، وقد يكون ذلك نتيجة أن الوثيقة ليست في الأصل وثيقة اقتصادية، بل هي وثيقة تعليمية.

السؤال الثاني: ما درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالاعتدال في الإنفاق في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟

للتعرف على درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالاعتدال في الإنفاق في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لفئات التحليل (مضامين القيم)، وذلك على النحو التالي:

يتضح من الجدول (2) أن محور القيم الاقتصادية المتعلقة بالاعتدال في الإنفاق في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية يتضمن (6) عبارات، وجميع العبارات لم يكن لهن أي تكرار، وبنسبة (0%) حيث لم تشر بنود سياسة التعليم إلى القيم الاقتصادية المتعلقة بالاعتدال في الإنفاق، لا نصاً ولا ضمناً، مع الأهمية الاقتصادية لهذه القيمة، وارتباطها بحياة الأفراد، وأثرها الإيجابي عند تطبيقها في المجتمع، وفي ذات السياق أشارت دراسة (Suciu, Lacatus & Staiculescu, 2010) إلى وجود

قصور وضعف في القيم الاقتصادية التي تغطيها المناهج الدراسية في التعليم قبل الجامعي.

جدول (2) الترتيب التنازلي للقيم الاقتصادية المتعلقة بالاعتدال في الإنفاق الواردة ضمن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

المحور (القيم)	م	مضامين القيم	التكرارات	النسبة	الترتيب
المحور الثاني: الاعتدال في الإنفاق	1	البعد عن التبذير والإسراف	0	0	0
	2	البعد عن الشح والبخل	0	0	0
	3	حسن التدبير في الإنفاق	0	0	0
	4	تجنب العادات الاستهلاكية الضارة	0	0	0
	5	كفاءة الإنفاق	0	0	0
	6	ترشيد الاستهلاك	0	0	0
المجموع			0	0	

السؤال الثالث: ما درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالعمل في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟ للتعرف على درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالعمل في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لفئات التحليل (مضامين القيم)، وذلك على النحو التالي:

جدول (3) الترتيب التنازلي للقيم الاقتصادية المتعلقة بالعمل الواردة ضمن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

المحور (القيم)	م	مضامين القيم	التكرارات	النسبة	الترتيب
المحور الثالث: العمل	1	النمو المهني المستمر	5	25%	1
	2	تحمل المسؤولية	4	20%	2
	3	احترام قيمة الوقت	4	20%	2
	4	إتقان العمل	2	10%	3
	5	احترام جميع المهن	2	10%	3
	6	مكافحة البطالة	2	10%	3
	7	رفع مستوى ثقافة العمل	1	5%	4
	8	التحلي بالنزاهة	0	0%	5
المجموع			20	100%	

يتضح من الجدول (3) أن محور القيم الاقتصادية المتعلقة بالعمل في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية يتضمن (8) عبارات، وجاءت عبارة (النمو المهني المستمر) بالمرتبة الأولى، وبنسبة (25%)، حيث تكررت (5) مرات، وهذا يدل على ما للنمو المهني المستمر في أثناء العمل من أهمية، وخاصة في مجال التعليم، فالكادر التعليمي في المؤسسات التعليمية المختلفة مطالب بالتزود بالمعرفة وتحسين المهارة ليواكب تطورات العصر المتلاحقة، وجاءت عبارة (تحمل المسؤولية)، وعبارة (احترام قيمة الوقت) بالمرتبة الثانية، وتكررت كل منهما (4) مرات، وبنسبة (20%)، وتحمل المسؤولية واحترام قيمة الوقت من السمات المطلوب غرسها وتعهدها في نفوس الناشئة، من أجل إعدادهم لسوق العمل، وهي من قيم العمل المهمة، و(احترام قيمة الوقت) من القيم التي تحرص المدرسة الثانوية على تنميتها في طلابها كما ذكرت دراسة (الدوسري، 2016)، كما أن (تحمل المسؤولية) من القيم التي تقوم الأنشطة الطلابية بدور في تنميتها لدى الطلاب كما أكدت ذلك دراسة (الشمري، 2014).

وجاءت عبارة (إتقان العمل)، وعبارة (احترام جميع المهن)، وعبارة (مكافحة البطالة) بالمرتبة الثالثة، وبنسبة (10%)، وتكررت

كل منها (2) مرة، ويسعى التعليم المبني على سياسة تعليمية واضحة المعالم على أن يغرس في المتعلمين احترام المهن المختلفة، والجد في إتقان العمل، ومسايرة سوق العمل من أجل مكافحة البطالة والحد منها، ويعد احترام وتقدير العمل من القيم التي تأخذ مكانها في سلم القيم الاقتصادية كما ذكرت ذلك دراسة (العامري، 2017)، وجاءت عبارة (رفع مستوى ثقافة العمل) بالمرتبة الرابعة، وبنسبة (5%)، وتكررت (1) مرة، وجاءت عبارة (التحلي بالنزاهة) بالمرتبة الأخيرة، ولم تتكرر، وبنسبة (0%).

السؤال الرابع: ما درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟ للتعرف على درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لفئات التحليل (مضامين القيم)، وذلك على النحو التالي:

جدول (4) الترتيب التنازلي للقيم الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج الواردة ضمن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

الترتيب	النسبة	التكرارات	مضامين القيم	م	المحور (القيم)
1	39.1%	27	توفير التعليم المتخصص	1	المحور الرابع: الإنتاج
2	34.8%	24	تنمية الثروة البشرية بالتعليم	2	
3	17.4%	12	تنمية الثروة البشرية بالتدريب	3	
4	4.3%	3	بناء المواطن المنتج	4	
5	2.9%	2	الاستثمار المنتج	5	
6	1.45%	1	دعم المنتج الوطني	6	
100%		69			المجموع

يتضح من الجدول (4) أن محور القيم الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية يتضمن (6) عبارات، وجاءت عبارة (توفير التعليم المتخصص) بالمرتبة الأولى، وبنسبة (39.1%)، حيث تكررت (27) مرة، ويتضح حرص سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على تناول أشكال التعليم، ومناقشة التنوع فيه، والبحث في التعليم المتخصص نظراً لحاجة المجتمع لأنواع متعددة من التعليم المتخصص ليحقق نهضته، وجاءت عبارة (تنمية الثروة البشرية بالتعليم) بالمرتبة الثانية، وبنسبة (34.8%)، حيث تكررت (24) مرة، وتعد تنمية الثروة البشرية بالتعليم من أهم الغايات التي تسعى السياسة التعليمية إلى تحقيقها، وهي من أولوياتها المهمة؛ ولذلك فقد ركزت عليها، وتكررت بشكل دل على أهميتها، ويؤدي تنمية رأس المال البشري إلى زيادة الإنتاج، فيما جاءت عبارة (تنمية الثروة البشرية بالتدريب) بالمرتبة الثالثة، وبنسبة (17.4%)، حيث تكررت (12) مرة، وهذا امتداد للعبارة السابقة، حيث أن تنمية رأس المال البشري يكون بالتعليم والتدريب، وهو من أهم مطالب الإنتاج، فكان تركيز سياسة التعليم على التعليم والتدريب بغية إعداد المتعلمين للحياة العملية، وإمدادهم بالمعلومات والمعارف والخبرات المناسبة للقيام بمتطلبات العمل، وجاءت عبارة (الاستثمار المنتج) بالمرتبة الخامسة، وبنسبة (2.9%)، حيث تكررت (2) مرة، وهي مرتبة متدنية، وقد يكون السبب في عدم تركيز سياسة التعليم على الاستثمار المنتج، أنه ليس من اختصاصات وثيقة سياسة التعليم مناقشة الاستثمار باعتباره موضوع اقتصادي، وجاءت عبارة (دعم المنتج الوطني) بالمرتبة السادسة، وهي المرتبة الأخيرة، وبنسبة (1.45%)، حيث تكررت (1) مرة، وهذا لا يتناسب مع ما توصلت له دراسة (العامري، 2017) فقد جاءت قيم تشجيع المنتجات المحلية بالترتيب الأول، وقد يعزى تأخر قيمة (دعم المنتج الوطني) في هذه الدراسة إلى ارتباط دعم المنتج الوطني بالاقتصاد، وضعف ارتباطه بالتعليم الذي هو محور سياسة التعليم.

السؤال الخامس: ما درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية؟

للتعرف على درجة تضمين القيم الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، تم حساب التكرارات والنسب المئوية لفئات التحليل (مضامين القيم)، وذلك على النحو التالي:

جدول (5) الترتيب التنازلي للقيم الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية الواردة ضمن بنود وثيقة سياسة التعليم

في المملكة العربية السعودية

الترتيب	النسبة	التكرارات	مضامين القيم	م	المحور (القيم)
1	21.25%	17	التخطيط للتعليم	1	المحور الخامس:
2	20%	16	تمويل التعليم	2	
3	15%	12	تكافؤ الفرص التعليمية	3	
4	12.5%	10	تشجيع البحث العلمي	4	
5	10%	8	ربط مخرجات التعليم بسوق العمل	5	التنمية الاقتصادية
6	8.75%	7	ربط الجانب النظري بالجانب العملي في التعليم	6	
7	6.25%	5	الاستفادة من الخبرات العالمية	7	
8	3.75%	3	تطوير التعليم العالي	8	
9	1.25%	1	مكافحة الفساد	9	
9	1.25%	1	المحافظة على الممتلكات العامة	10	
	100%	80			المجموع

يتضح من الجدول (5) أن محور القيم الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية يتضمن (10) عبارات، وجاءت عبارة (التخطيط للتعليم) بالمرتبة الأولى، وبنسبة (21.25%)، وقد تكررت (17) مرة، وهذا يؤكد حرص سياسة التعليم على مبدأ التخطيط للتعليم، فوضع الخطط وتحديد الأولويات ومناقشة البرامج التعليمية هي في صلب أي سياسة تعليمية، وجاءت عبارة (تمويل التعليم) بالمرتبة الثانية، وبنسبة (20%)، حيث تكررت (16) مرة، فحرصت سياسة التعليم على تناول تمويل التعليم، وتحديد أوجه الإنفاق عليه، ومناقشة آليات صرفه، والبحث في مصادر تمويله، فلا يمكن أن يتحقق تعليم بدون تمويل له، فيما جاءت عبارة (تكافؤ الفرص التعليمية) بالمرتبة الثالثة، وبنسبة (15%)، حيث تكررت (12) مرة، وحرصت سياسة التعليم على مناقشة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وهو من المبادئ المهمة، ومطلب اجتماعي، أكد عليه الإسلام الذي تنبثق منه السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية، حيث أشارت في البند رقم (10) إلى أن "طلب العلم فرض على كل فرد بحكم الإسلام، ونشره وتيسيره في المراحل المختلفة واجب على الدولة"، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (حوالة، 2007) التي ذكرت أن السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية جسدت بعد المساواة، حيث جاءت في المرتبة الأولى من جملة أبعاد التكافؤ على مستوى جميع مراحل التعليم.

وجاءت عبارة (تطوير التعليم العالي) بالمرتبة الثامنة، وهي قبل الأخيرة، وبنسبة (3.75%)، حيث تكررت (3) مرات، حيث أن التعليم العالي يمثل مرحلة من مراحل التعليم، والحديث عن تطويره يتناول جزء من الحديث عنه، فلم يأخذ حيز كبير من وثيقة سياسة التعليم، وجاءت عبارة (مكافحة الفساد)، وعبارة (المحافظة على الممتلكات العامة) بالمرتبة التاسعة، وهي المرتبة الأخيرة، وبنسبة (1.25%)، حيث تكررت العبارتين (1) مرة، وقد يعزى ذلك إلى أن مكافحة الفساد بأنواعه المختلفة، والمحافظة على الممتلكات العامة ليس في صلب اهتمامات سياسة التعليم، التي تتناول قضايا التعليم، والتخطيط له.

خلاصة عرض وتحليل القيم الاقتصادية الواردة ضمن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية:

جدول (6) خلاصة نتائج القيم الاقتصادية الواردة ضمن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية

الترتيب	النسبة	التكرارات	مضامين القيم	م
1	46.78%	80	التنمية الاقتصادية	1
2	40.35%	69	الإنتاج	2
3	11.69%	20	العمل	3
4	1.17%	2	الادخار	4
5	0%	0	الاعتدال في الإنفاق	5
	100%	171		المجموع

يوضح جدول (6) خلاصة نتائج القيم الاقتصادية الواردة ضمن بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وقد جاءت على النحو التالي:

أولاً: تناولت بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية العديد من القيم الاقتصادية صراحة أو ضمناً، وشملت أربعة من محاور تصنيف الباحث لها، واختلفت في نسب تناولها، وعدد التكرارات، فيما لم تتناول المحور الثاني (الاعتدال في الإنفاق)، وهذا مؤشر على أهمية القيم الاقتصادية وارتباطها بالتعليم، فمن خلال التعليم يتم غرس وتعمد القيم الاقتصادية في نفوس المتعلمين، حتى تصبح جزء من سلوكهم، فيقيمون عليها حياتهم، وتتحقق من خلالها نهضة مجتمعهم.

ثانياً: جاء ترتيب محاور مقياس القيم الاقتصادية كما توفرت في بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية على النحو التالي:

- محور (التنمية الاقتصادية) جاء بالمرتبة الأولى، وبنسبة (46.78%)، ويتكرر (80) مرة، وهذا يؤكد على اهتمام سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بالتنمية الاقتصادية، التي هي جزء من التنمية الشاملة التي يسعى التعليم إلى تحقيقها.
- محور (الإنتاج) جاء بالمرتبة الثانية، وبنسبة (40.35%)، ويتكرر (69) مرة، حيث تسعى سياسة التعليم من خلال مدخلات التعليم وعملياته إلى تخريج المتعلم الملم بالمعارف والمهارات، والقادر على العمل والإنتاج في مختلف المهن، وبذلك تتحقق التنمية، وينهض المجتمع، ويعد هذا مدخلاً لاهتمام وثيقة سياسة التعليم بقيمة الإنتاج باعتبارها إحدى القيم الاقتصادية المهمة.
- محور (العمل) جاء بالمرتبة الثالثة، وبنسبة (11.69%)، ويتكرر (20) مرة، فمن أهداف التعليم تخريج الأيدي العاملة الماهرة، من خلال التعليم والتدريب، لسد احتياجات سوق العمل من العمالة الوطنية، وهذا ما جعل سياسة التعليم تهتم بمبدأ العمل، ووضع حيز له في بنود الوثيقة.
- محور (الادخار) جاء بالمرتبة الرابعة وقبل الأخيرة، وبنسبة (1.17%)، ويتكرر (2) مرة.
- محور (الاعتدال في الإنفاق) جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة، وبنسبة (0%)، ولم يذكر في بنود الوثيقة نصاً أو ضمناً.
- ترتيب مضامين القيم الاقتصادية الواردة في بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بالنسبة لجميع محاور الدراسة الخمسة، فجاءت المراتب الخمس الأولى كما هي مرتبة تنازلياً في الجدول التالي:

جدول (7) ترتيب مضامين القيم الاقتصادية بالنسبة لجميع المحاور (المراتب الأولى)

م	مضامين القيم	التكرارات	النسبة	الترتيب	المحور الذي تنتمي إليه
1	توفير التعليم المتخصص	27	15.79%	1	الإنتاج
2	تنمية الثروة البشرية بالتعليم	24	14.04%	2	الإنتاج
3	التخطيط للتعليم	17	9.94%	3	التنمية الاقتصادية
4	تمويل التعليم	16	9.36%	4	التنمية الاقتصادية
5	تكافؤ الفرص التعليمية	12	7.02%	5	التنمية الاقتصادية
6	تنمية الثروة البشرية بالتدريب	12	7.02%	5	الإنتاج

توصيات الدراسة:

- في ضوء ما توصلت له الدراسة من نتائج فإن الباحث يوصي بالآتي:
- ضرورة تفعيل المفاهيم والمبادئ والقيم الاقتصادية التي جاءت ضمن بنود سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- عند النظر في إعادة صياغة بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، من المهم إعطاء جانب القيم الاقتصادية مزيداً من الاهتمام، بغية تحقيق التنمية بشتى جوانبها، وخاصة التنمية الاقتصادية.
- ربط الجانب النظري من خلال ما طرحته وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من قيم اقتصادية بالجانب التطبيقي، وجعلها ممارسات عملية من خلال مؤسسات التعليم المختلفة.
- ضرورة مراجعة محتوى المقررات الدراسية، وأساليب الأنشطة المدرسية المتبعة في مراحل التعليم المختلفة؛ للتأكد من انعكاس ما حوته بنود وثيقة التعليم في المملكة العربية السعودية من مضامين اقتصادية عليها.
- مراجعة وفهم ما حوته بنود وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من مضامين وقيم اقتصادية من قبل المعلمين؛ لتكون تلك القيم حاضرة في أذهانهم في أثناء تدريسهم للطلاب.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- البراهيم، هياء عبدالعزيز (2008). تحليل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية (تصور مقترح). رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الملك سعود. كلية التربية. المملكة العربية السعودية.
- أبو زيد، عبد الباقي عبد المنعم (2009). تصور مقترح لتنمية الثقافة المالية في ضوء واقعها بمناهج التعليم الأساسي بالبحرين. مجلة الثقافة والتنمية. عدد 29. القاهرة. مصر.
- الأباني، محمد ناصر الدين (1986). صحيح الجامع الصغير وزياداته. مجلد 1. المكتب الإسلامي. بيروت. لبنان.
- الأمعي، علي عبده (2009). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية بين الأصالة والمعاصرة. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. لبنان.
- البخاري، محمد بن إسماعيل (2001). صحيح البخاري. مؤسسة الرسالة ناشرون. بيروت. لبنان.
- الثنيان، ثويني محمد (2013). حقوق الإنسان في كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية. تحليل وثائقي مقارنة. المجلة الدولية التربوية المتخصصة. مجلد 2. عدد 3. الأردن.
- الحمود، هناء قاسم (2010). دور معلمة الروضة في بناء القيم الاقتصادية لدى أطفال الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة دمشق. كلية التربية. سوريا.
- حوالة، سهير محمد (2007). السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية دراسة تحليلية. مجلة العلوم التربوية. مجلد 15. عدد 4. مصر.
- الخبزاني، يحيى محمد (2015). صناعة السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض الدول. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الملك سعود. كلية التربية. المملكة العربية السعودية.
- الخرزاعي، فايز سالم (1993). السياسة التعليمية ومدى معرفة المعلم وتطبيقه لها. المؤتمر الثاني لإعداد المعلم العام في المملكة العربية السعودية المنعقد في شوال 1413 هـ. مجلد 2. كلية التربية. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.
- الدوسري، راشد ظافر (2016). إسهام المدرسة الثانوية في تنمية الوعي الاقتصادي لطلابها من وجهة نظر المعلمين. مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية. عدد 5. الباحة. المملكة العربية السعودية.
- الدوسري، فوزية محمد (2014). تحليل محتوى كتب التربية الاجتماعية والوطنية للصفوف الثلاثة العليا من المرحلة الابتدائية في ضوء القيم السياحية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة. مجلد 3. عدد 9. الأردن.
- الرومي، نايف هشال (2002). السياسة التعليمية: الأهمية والمفهوم. مجلة التوثيق التربوي. عدد 46. المملكة العربية السعودية.
- الشمري، الحميدي عواد (2014). دور الأنشطة الطلابية في تنمية بعض القيم الاقتصادية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة حائل. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود. كلية التربية. المملكة العربية السعودية.
- الشهوان، عبدالعزيز شهوان (2012). وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين. مجلة العلوم التربوية والنفسية. عدد 13. البحرين.
- طعمية، رشدي (1987). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، مفهومه أسسه استخداماته. دار الكتاب العربي. القاهرة. مصر.
- العامري، خالد حامد (2017). دور أعضاء هيئة التدريس في تنمية القيم الاقتصادية لدى طلاب الكلية التقنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود. كلية التربية. المملكة العربية السعودية.
- عبدالحميد، آلاء (2007). الأنشطة المدرسية. دار اليازوري. عمان. الأردن.
- العبدالله، محمود فندي (2010). القيم المتضمنة في كتب لغتنا العربية للصفوف الثلاثة الأولى في الأردن ومدى انسجامها مع منظومة القيم العربية الإسلامية المعدلة. مجلة العلوم التربوية والنفسية. جامع البحرين. مجلد 11. عدد 2. البحرين.
- علي، عبدالهادي عبدالله (2012). فاعلية تصميم أنشطة تعليمية في التربية الاقتصادية في تنمية التحصيل والوعي الاقتصادي لدى تلاميذ المدرسة الابتدائية. مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر. مجلد 1. عدد 150. مصر.
- العلواني، أحمد محمد (2010). التربية الاقتصادية في مقررات الحديث والثقافة الإسلامية بالمرحلة الثانوية. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية. كلية الدعوة وأصول الدين. قسم التربية. المملكة العربية السعودية.
- العلواني، سعد هاشم (2006). التربية الاقتصادية في القرآن الكريم وتطبيقاتها في الأسرة والمدرسة. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة أم القرى. كلية التربية. المملكة العربية السعودية.
- القاضي، سعيد إسماعيل (2002). التربية الاقتصادية للأبناء في البيت والمدرسة. ندوة التربية الاقتصادية والإنمائية في الإسلام المنعقد من 27 28 يوليو عام 2002. جامعة الأزهر. مركز الدراسات المعرفية. مصر.
- الحديد، ملاك محمد (2015). الأبعاد الإنسانية في الفكر التربوي العربي الإسلامي وتطبيقاتها في وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية

- السعودية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود. كلية التربية. المملكة العربية السعودية.
- مراد، بوتليليس (2013). تطور التعليم في الجزائر من 1830م إلى 2011م. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران السانبا. كلية العلوم الاجتماعية. الجمهورية الجزائرية.
- مصطفى، ربهام ربيع (2012). تنمية بعض القيم الاقتصادية باستخدام الأنشطة المسرحية وعلاقتها بظاهرة السلوك التوافقي لطفل الروضة. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة بور سعيد. كلية رياض الأطفال. مصر.
- المنقاش، سارة عبدالله (2006). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها. مجلة جامعة الملك سعود التربوية والدراسات الإسلامية. مجلد 19. الرياض.
- وزارة المعارف (1995). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. مطابع البيان. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- Joey, Meihsner, A(2007). Projects by Concept Economics Education Awards, New York, Internationel Paper Compeny Foundation.
- Gonzales, M(2007). The Values Adolescents Aspire To For their children, Social Indicators research, Eric. Retrieved 1/11/2015, from <http://go.galegroup.com/ps/i.do>
- Kosack, Stephen (2007). Do Democracies serve The poor? The Organizational Foundetions of por-poor policy, with Evidence From Education policies in Taiwan, Ghana, and Brazil, Paper prepared for the Conferance on The Comparative politics of inequality and Redistrbution, princeton universitu, May 11–12, 2007.
- Suciu,C.,Lacatus,M.& Staiculesca (2010). Economic Education School- Based curriculum and Equal opportunities pre- University Education, Euromentor Journal, Vol. (1), no. (4), pp. 134–136.

Economic Values at Education Policy in Saudi Arabia, an Analytical Study

*Rashed Zafer Aldoosry**

ABSTRACT

The study aimed at revealing the extent to which economic values related to savings, moderation in expenditure, labor, production and economic development were included in the policy document of education in Saudi Arabia. The study used the descriptive approach through the method of "content Education in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study concluded that the provisions of the education policy document in the Kingdom of Saudi Arabia dealt with many economic values explicitly or implicitly, and included four axes of the classification of the researcher, and differed in the rates of intake, and the number of repetitions, while the second axis Expenditure). This is an indication of the importance of economic values and their association with education. The order of the axes of the economic value scale, as provided in the policy of education in Saudi Arabia, is as follows: The economic development axis ranked first, with %46.78, and 80times, the production axis came in second place with %40.35, and 69recurrences. The labor sector ranked third (%11.69),repeater (20) times, the (savings) ranked fourth and last, and by (%1.17), and repeat (2) once, the axis (moderation in spending).

Keywords: Economic Values, Educational Policy, Economic Development.

* Department of Educational Policies, College of Education, King Saud University, Saudi Arabia. Received on 28/1/2019 and Accepted for Publication on 11/3/2019.